

توقيع ثلاث اتفاقيات تهم مجالات التعاون والشراكة بين وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني وجهة الشرق.

على هامش اللقاء الجهوي المنظم من طرف وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني وجهة الشرق بتاريخ 22 فبراير 2016 حول موضوع "مواكبة الجهوية المتقدمة والملاءمة مع التقطيع الجهوي الجديد"، تم التوقيع على ثلاث اتفاقيات تهم مجالات التعاون والشراكة بين وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني وجهة الشرق. وتتعلق الأولى باتفاقية إطار للشراكة والتعاون بين وزارة إعداد التراب الوطني وجهة الشرق وولاية الجهة في قطاع التعمير وإعداد التراب الوطني، حيث تهدف هذه الاتفاقية إلى وضع إطار مرجعي للتعاون، يقوم على شراكة فاعلة تستجيب للإنتظارات الملحة في ميادين إعداد التراب الوطني والتخطيط الاستراتيجي والتعمير والهندسة المعمارية ودعم التنمية القروية، لأجل تحسين جاذبية المجال الترابي للجهة وتقوية تنافسيته، حيث ستساهم وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني بموازاة مع مساهمة الجهة ب :

20 مليون درهم لإحداث مدرسة الهندسة المعمارية؛

3.4 مليون درهم للمساهمة في تمويل الدراسة المتعلقة بإنجاز خريطة القابلية للتعمير على مستوى إقليمي الناظور والديرشوش؛

1.5 مليون درهم للمساهمة في تمويل الدراسة المتعلقة بإنجاز التصميم الجهوي لإعداد التراب ؛
1.2 مليون درهم، كمساهمة من طرف الوكالتين الحضريتين لوجدة والناظور في تمويل دراسات عامة تهم مجالات تدخل الجهة.

أما الاتفاقية الثانية والمتعلقة بإعداد التصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة الشرق والموقعة بين وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني وجهة الشرق وولاية الجهة ووكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالة وأقاليم جهة الشرق، وتهدف إلى تحديد منهجية تمويل وإنجاز الدراسة المتعلقة بالتصميم الجهوي لإعداد التراب، حيث سيتم تمويل الدراسة بشكل مشترك بين الأطراف الموقعة بمبلغ 4.5 مليون درهم على أن تتحمل الجهة فارق تكلفة الدراسة مع توظيف باقي التمويل في أنشطة التكوين والتأطير والتعبئة لصالح الدراسة وأنشطة موازية توافق عليها لجنة القيادة.

أما الاتفاقية الثالثة والموقعة بين وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني وجهة الشرق وكذا ولاية الجهة فتهدف إلى تحديد مساهمة الطرفين بغية إعداد خريطة القابلية للتعمير على مستوى إقليمي الناظور والديرشوش وخاصة الأخطار المرتبطة بالزلازل وانجراف التربة والفيضانات، حيث ستلتزم الوزارة من خلالها بإعداد النصوص المرجعية وتتبع إنجاز الدراسة ووضع رهن إشارة مكتب الدراسات جميع الوثائق والأبحاث والدراسات المتوفرة لديها، كما تلتزم الجهة بتعبئة مواردها وتوفير الدعم المادي اللازم لتمويل الدراسة